محددات أولية لمنهجية أسلمة المعرفة
ـ نظرة مضافة ـ

نزار العاني*

أولاً: ملاحظات قبلية

قبل أن أبدأ بتحديد بعض المعالم الرئيسة التي عنّ لي أن أطرحها في هذه الورقة، التي أسعى من ورائها إلى تقديم مراجعة نقدية لإسهامات ورّاد مشروع إسلامية المعرفة، وذلك بغية توضيح المفهوم وتطوير المنهجية، أجد لزاماً أو من باب الأمانة العلمية، والتزاماً بأمر رباني بألا نبخس الناس أشياءهم، والتزاماً بألا نكتم علماً أو شهادة أو كلمة نعتقد أنها طيبة تسبح بذكر الله: أن أبين بعض الملاحظات القبلية مقدمة أو مدخلاً لموضوع الورقة.

١ـ إن جهوداً كبيرة ومثمرة وطيبة قد بذلت في ميدان أسلمة المعرفة، والفضل دائماً للسابقين، السابقين دنيا وآخرة بإذن الله، للسنة الحسنة التي استنوها لنا. نسأل الله لهم الأجر المضاعف لرسمهم لنا معامل الطريق الذي نسير فيه، أجر الرعيل الأول من الدعاة من التابعين لهم بإحسان.

وكما اعترف بن مالك في ألفيته لابن معطٍ قائلاً:

"وهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا"

حيث كانت الألفية الأولى في النحو لابن معطٍ. فلا بد من التأدب بأدب أسلافنا الجم والاعتراف بالفضل الكبير للسابقين في هذه الدعوة (أسلمة المعرفة).

---

* دكتوراه في علم النفس من جامعة متشيغان Michihgan ١٩٧٨، أستاذ بقسم علم النفس بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

٢ـ ولوعورة الطريق وهي على أشدها، ولضبابية الرؤية على امتداد وتراكم قرون الجهل والانحطاط والانحسار الأخيرة، ولتخبط الأمة بكل منابتها ومرابعها لهول الضربات التي نزلت ـ ولا زالت ـ برأسها، وللشعور العام بالهزيمة والانكفاء، فإن الطريق الذي يراد لنا أن نسلكه في ظل هذه الظروف القاهرة لا بد بالضرورة ألا يكون سهلاً واضح المعالم مرئي الغاية والقصد، لذلك فإن التغيير والتعديل والإضافة والطرح المستمرين في طريقنا إلى أسلمة المعرفة لا بد أن يكون مرناً، حركاً قادراً على الاستجابة الطوعية لكل ظرف أو مستجد زماني أو مكاني.

٣ـ ولكيلا تكون هناك قدسية مطلقة لنصوص إنسانية، ولكيلا يغلق باب الاجتهاد ثانية ونحن لما نزل نحاول فتحه، ولأن خبراتنا وتجاربنا لا شك مختلفة ومتباينة ـ مع توحد النية الخالصة والهدف المطلوب بإذن الله ـ فإنني أود طرح إضافة شخصية للمتراكم من الجهد الخير الطيب، مستوضحاً غير موضّح، فاتحاً غير مغلق، ومتبيناً غير مبيّن.

٤ـ وبالتالي، فإن هذه الورقة ليست بديلاً عما سبقها، ولا ناسخة لما قبلها، وإنما هي مجداف آخر مضاف لمجاديف خيرة كثيرة تختلف في قوتها ومرانها ومراسها وفي عمرها وخبراتها، إلا أنها جميعاً متوحدة القصد والاتجاه لتمخر بحراً غضوباً هائجاً مائجاً، يحاول الجميع منهم أن يصلوا به إلى شاطئ اليقين والهدى.

ومن هنا، فإن سفينة الأسلمة المباركة بحاجة إلى جهود وجهود مضافة غير منقطعة أو كالة، متجددة غير محافظة، ومتفتحة قلباً وعقلاً لكل رأي وجهد.

نسأل الله أن يكون ربابنة هذا الجهد من المبشّرين الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه. كما نسأل الله الإخلاص في النية إليه، وسلامة القصد فيه، وعلى الله قصد السبيل.

المحددات العامة لأسلمة المعرفة

ستأتي هذه الورقة على المحددات العامة لأسلمة المعرفة كخطوات متلاحقة بالضرورة ـ أرها ـ للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة من جهود ومشروع أسلمة المعرفة:

ابتداء بالمفهوم الأساس للمصطلح، فالأهداف المرسومة لهذا المشروع الحضاري الإسلامي، فالإطار النظري ـ كمعالم رئيسة ـ لهذا المشروع، فالخطوط العريضة للمنهجية المقترحة، الخطوط الأساس المبينة للمفهوم، ثم الخطة العامة لتنفيذها.

وتبقى **الخطط التفصيلية التنفيذية** حلقة مكملة أخرى وأخيرة قد يستكملها

الباحث لاحقاً بعد مناقشات وتعديلات لا شك أنها كثيرة ومثمرة وبناءة.

ولأن هذه الورقة إيجاز مبتسر لجهد أوسع وأكبر وأشمل، فإنها ستمر على هذه العناوين من خلال خطوط عريضة أو معالم رئيسة في هذا الطريق.

ثانياً: تحديد المفهوم الأساس

إن لفظ (أسلمة) يدل لغوياً على نتاج فعل لفاعل، مع التحفظ هنا على لفظ إسلامية لأنه لا يدل على ذلك، وعلى وفق المصطلح العلمي فإن هناك مدخلاً ومخرجاً، وبالتالي فإن (الأسلمة) ستكون عملية مقصودة.

ولأنها (مقصودة) فإن القصد أو الهدف يجب أن يكون واضحاً في ثنايا المفهوم لكيلا يضل الفاهم المستدل بالمفهوم طريقه أو سبيله إلى القصد.

وإذا ما أريد للمفهوم أن يكون أكثر دلالة فإن من الضرورة أن يلمِّح إلى بعض أسس أو معالم ذلك الطريق الموصل إلى القصد.

وعلى وفق هذه الأسس الثلاثة يمكن أن أعيد صياغة مفهوم أسلمة المعرفة، صياغة أقرب إلى الإجراء من النظر.

فتكون الأسلمة بمقتضاها:

"عملية مقصودة لتوجيه المعرفة بعمومها: فكراً وسلوكاً، نظراً وتطبيقاً في ضوء معارف الوحي: قرآناً وسنة والاجتهاد المشروع في نصوصه بما تقتضيه الفطرة الإلهية للإنسان والسنن والنواميس الكونية: بحيث

ـ توثّق منه مصادر المعرفة وسبل الحصول عليها.

ـ وتفسّر فيه الظواهر المتعلقة بالإنسان والناس والكون.

ـ لتوظف المعرفة الناتجة بما يحقق للمسلم عبوديته المطلقة لله ومهمة استخلافه للأرض وعمارتها.

ـ ولتقدم للعالم وللحضارة الإنسانية المعاصرة مشروعاً حضارياً جديداً لحل معضلاتها الفكرية العقدية والاجتماعية والأخلاقية المستعصية".

ثالثاً: تحديد الأهداف والمرامي البعدية

اختلفت الأهداف المرسومة لأسلمة المعرفة عند الذين كتبوا فيها وأعتقد أن الاختلاف واقع لا محالة بسبب عدم تحديد المدى أو السقوف الزمنية لعملية الأسلمة

أولاً ولعدم تحديد المرحلة التي ينتهي عندها ذلك الهدف ثانياً.

لقد حددت الخطة الأساسية لمشروع إسلامية المعرفة[١] (الفاروقي) هدفها النهائي بإنتاج الكتاب الجامعي بغية تعميم المعارف الإسلامية وهو هدف قريب غير بعيد. ولم يختلف الهدف النهائي في التعديل الأول للخطة الأساسية: المحاور المتوازية، وبقي على ما هو عليه في الخطة الأساسية.

وعندما اقترح صافي[٢] خطة عامة أخيراً جعل بين الهدفين النهائيين للخطة هدفاً مرحلياً وسطاً، فكانت الأهداف المتعاقبة: إنتاج الكتاب الجامعي، تقويم نقدي من قبل الجماعة العلمية، وأخيراً تعميم أو إنتاج المعارف الإسلامية.

ويبتعد أبو سليمان[٣] أكثر من ذلك فيجعل هدفه النهائي إصلاح الفكر من خلال إصلاح التعليم ومناهجه ليؤدي بالتالي إلى إصلاح الفرد والنظام الاجتماعي على هدي قيم الإسلام ومقاصده.

وأكثرهم بعداً في مرماه العلواني[٤] عندما يتحدث عن مراحل التفاعل الحضاري بين الإسلام والغرب فيجعل المرحلة الأخيرة من هذا "مرحلة التحدي" والتي تهدف عنده إلى "تقديم بديل حضاري إسلامي".

إن تحديد الهدف أو الأهداف والمرامي والمقاصد (باختلاف مداها) جزء أساس من المنهجية المنشودة. فإذا ابتدأنا بتحديد المفهوم أو المفاهيم الأساس وانتهينا بالهدف أو الأهداف فإن المنهجية (أو المنهجيات) ليست أكثر من الطريق المقترح الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف النهائية أو المرحلية على حد سواء.

وإذا ما نظرنا إلى الأهداف أعلاه نجد أنها غير متعارضة أو متقاطعة ولكنها متفاوتة المدى والمرحلة التي تنتهي عندها تلك الأهداف. ومن ناحية أخرى فإن الأهداف جاءت أحياناً عامة في الوقت الذي قصد فيه التخصيص أو على العكس:

فمثلاً تبدأ الورقة بأسلمة المعرفة وتنتهي بطرح صيغة جديدة لأصول الفقه أو العلوم الاجتماعية أو تبتدئ بالعلوم الاجتماعية وتنتهي بأهداف عامة ليس فيها أي تخصيص.

---

١ المعهد العالمي للفكر الإسلامي: **إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل**، فرجينيا، ١٩٨٧.

٢ لؤي صافي، "إسلامية المعرفة من المبادئ المعرفية إلى الطرائق الإجرائية"، **إسلامية المعرفة**، سنة١، عدد٣، ١٩٩٦، ص٤٥.

٣ عبد الحميد أحمد أبو سليمان، "معارف الوحي: المنهجية والإداء"، **إسلامية المعرفة**: س١، ٣٤، ١٩٩٥، ص١٠٩.

٤ طه جابر العلواني، **الأزمة الفكرية المعاصرة**، م٤ف أ، ط٢، ١٩٩٢، ص٢٢.

ومقترحي هنا هو وجوب تحديد المرحلة/ أو المراحل / ورسم أهداف تساوق مخرجات العملية المنشودة، إن كانت أسلمة للمعرفة بعمومها أو أسلمة لبعض العلوم دون غيرها على وجه التخصيص.

والأهداف المنتقاة أعلاه يمكن أن تتعاقب مراحلها بتداخل مشروع فيما بين المراحل، إذ ليس هناك من فواصل قاطعة ولا مانعة بمستلزم مسبّق لها. ولكنها بالتأكيد ذات مدًى زمني متعاقب في إطارها العام.

ـ **فالمرحلة الأولى** يمكن أن تنتهي بإنتاج الكتاب الجامعي.

ـ **والثانية** بتقديم معرفة أو معارف إسلامية (من مجمل الكتب الجامعية والبحوث الإسلامية المنجزة).

ـ **والثالثة:** متداخلة مع المرحلتين الأولى والثانية / إصلاح فلسفة التعليم ومناهجه. لأن الكتاب الجامعي ثمرة أو مخرج لإصلاح التعليم ومناهجه، كما يمكن نظرياً وعملياً أن يكون العكس، حيث يمكن للكتب الجامعية المنشودة أن تسحب مناهج التعليم إلى موقعها وذلك بحسب موقع الكاتب أو الباحث أو القائمين على أسلمة المعرفة من مسؤولية اتخاذ القرار على مستوى الدولة ومؤسساتها.

ـ **والرابعة:** تهدف إلى إصلاح الفرد والنظام الاجتماعي على هدي وقيم الإسلام ومقاصده (الهدف على مستوى المجتمعات الإسلامية).

ـ والخامسة وهي الهدف الأبعد والأسمى والأخير حيث يقصد إلى تقديم بديل حضاري إسلامي للإنسانية جمعاء.

وإذا ما ركبنا المنطق أو التساوق المنطقي فإننا يجب أن نعد سياساتنا وخططنا التنفيذية المستقبلية لكل مرحلة على حدة أولاً، وبنظرة شمولية تكاملية متلاحقة للمراحل الأخرى تباعاً ثانياً.

وبالنسبة لورقتي المتواضعة هذه ، فإنني سأقف عند المرحلة الأولى فقط وهي توجيه إنتاج البحث الأكاديمي والكتاب الجامعي المسلم كلبنة أساس لتقديم معرفة إسلامية معاصرة. وقد أضفت البحث الأكاديمي أو العلمي لأنه الرافد الذي يمهد لقيام الكتاب الجامعي كما ستبين الخطة العامة لاحقا.

إن انتاج البحث العلمي والكتاب الجامعي يقع في متناول جامعتنا وربما في بعض

الجامعات الإسلامية الأخرى. وبرغم أن الهدف الأساس (نظريا) هو إصلاح مناهج التعليم وبرامج الإعلام والتنشئة الأسرية من السنوات الأولى لتربية الطفل المسلم، إلا أن الخطة العامة لأسلمة المعرفة تعاملت بواقعية وعقلانية حكيمة مع الظرف والزمان والإمكانات المتاحة.

أخلص إلى القول: إن الهدف الذي رسمته هذه الورقة لتبني عليه منهجيتها وخطتها العامة هو "توجيه وإنتاج البحث العلمي والكتاب الجامعي المسلم الملتزم" كهدف مرحلي أولي.

رابعاً: تحديد الإطار النظري

إذا ما اتفق على (عملية) أسلمة المعرفة: مفهوماً وهدفاً أو أهدافاً فإن العاملين عليها يجب أن ينطلقوا من إطار نظري موحد أو متفق عليه في خطوطه العريضة في الأقل.

والإطار النظري يحكمه المفهوم بالتبعية والعكس صحيح وجائز بنظري، وقد يختلف في محددات الإطار النظري نفسه. فتوضع له الأسس أو المقومات أو المرتكزات أو المعايير أو الضوابط أو المبادئ أو المفاهيم الأساس أو المنطلقات أو الخصائص والمميزات.. إلى غير ذلك، وليس فيها جميعاً ما هو خطأ أو صواب. فالإطار (نظري) و(النظر) يدل لغة ومصطلحاً على الاختلاف والتباين أكثر منه على الاتفاق والتماثل.

لقد وقعت على محددات الأطر النظرية عند كل من أبو سليمان والعلواني وأبو الفضل وصافي إضافة لما ورد في الخطة الأساسية لمشروع إسلامية المعرفة. وقد اختلفت هذه الأطر النظرية (رغم عدم تسميتهم لها بهذا المسمى) اختلافاً كثيراً فيما بينها، والاختلاف هنا مشروع كما أسلفت باعتبار أنّ الباحثين يمثلون أنفسهم فقط في كتاباتهم. ومن غير هذا الافتراض فإن الاختلاف سيفقد مشروعيته تقريباً.

ـ فالخطة الأساسية وصفت مبادئ أولية لأسلمة المعرفة، وهي مبادئ (وحدية وجودية) خمسة: وحدة كل من الخالق والمخلوق والحقيقة والحياة والإنسانية. ويخلص لؤي صافي[٥] إلى تحديد الدلالات المعرفية والأخلاقية لهذه المبادئ الأولية:

ـ اللاعبثية واللاعشوائية في الخلق.

ـ ارتباط مكونات الوجود للنظام الكوني الواحد بعلاقات عليّة وغائية.

ـ تساوقية المعتقدات الإسلامية مع مبادئ العقل.

ـ تسخير الكون للإنسان.

---

٥ مصدر رقم (٢) ص١٤ـ١٥.

ـ ارتكاز معاني التنزيل على القواعد البيانية والبلاغية العربية والواقع الإنساني المعيشي.
ـ لا نهائية البحوث في طبيعة الخلق.
ـ اعتماد السلوك الطبيعي على قوانين ضرورية والعقل الإنساني على قواعد مختارة.
ـ ويفصِّل أبو سليمان[٦،٧] في الإطار النظري أكثر من غيره.
ـ فيحدد إطاره بتكامل الغيب والشهادة.
ـ ويثلث مصادره بالوحي والعقل والكون.
ـ ومنطلقاته الأساسية بالوحدانية والخلافة والمسؤولية الأخلاقية.
ـ ويحدد أخيراً مفاهيمه الأساس بـ:
ـ غائية الخلق والوجود
ـ موضوعية الحقيقة ونسبية الموقع منها.
ـ حرية القرار والإرادة الإنسانية ومسؤوليتها.
ـ كلية التوكل.
ـ السببية في أداء الفعل الإنساني.

وفي مقاله الأخير في "أسلمة المعرفة" العدد الثالث تحت عنوان "معارف الوحي: المنهجية والأداء"، نجد أن أبو سليمان يحدد كليات ومنطلقات أساسية (كمرتكزات) وهي: التوحيد، مفهوم الخلافة، مبادئ العدل والمساواة، قصد الإصلاح والخير.

ثم يحدد بعدها كليات لقضايا جزئية في العبادات وهي:

ـ حب الله واستمرار الصلة به.
ـ استحضار مشيئته في مقاصد الأفعال.
ـ النهي عن المنكر والفساد.
ـ التيسير.
ـ توطيد أواصر النظام العام والجماعة.

أما أبو الفضل[٨] فتسمي الإطار النظري "الإطار المرجعي للفعل الحضاري

---

٦ عبد الحميد أحمد أبو سليمان، **قضية المنهجية في الفكر الإسلامي**، م ع ف إ، ١٩٩٥، ص١٧.
٧ عبد الحميد أحمد أبو سليمان، **أزمة العقل المسلم**، م.ع.ف.إ، فرجينيا، ١٩٩١، الفصل الثالث من ص١٠٩ـ١٥٤.
٨ منى أبو الفضل، **نحو منهاجية للتعامل مع مصادر التنظير الإسلامي: بين المقدمات والمقومات**، كتاب المنهجية الإسلامية للعلوم السلوكية والتربوية، م.ع.ف.إ، فرجينيا، ١٩٩٠.

الإسلامي" وتفصّل كثيراً جداً في هذا الإطار ــ ولا أريد أن أدخل في تفاصيله، فقد دخل فيه صافي تفصيلا (إسلامية المعرفة، ع٣، ص٣٤-٧٩) ـ محددة إياه بمفاهيم كلية أربعة: (التوحيد، الاستخلاف، الأمة، الشرعية)

ثم تشتق لهذا الإطار المرجعي مفاهيم محورية تسعة (الأمر، النهي، الطاعة، العصيان، الحكم، القضاء، الولاية، الإحسان، التدبر).

وأحد عشر مفهوماً فرعياً (العدل، الظلم، البغي، البيعة، الشورى، الجهاد، الإنفاق، الفساد، الإصلاح، الاعتصام، الوحدة).

ويحدد العلواني[٩] الإطار النظري بالمقومات الأساسية للأمة وهي عنده أربعة:

ـ حاكمية الكتاب الكريم. ـ عالمية الخطاب.

ـ هيمنة الكتاب الكريم. ـ شرعة التخفيف والرحمة.

وفي منطلقات التغيير يعتبر العلواني[١٠] "المنطق الذي يقوم على رؤية كلية سليمة للكون والإنسان والحياة وعلاقتها بخالقه في إطار ثلاثية التوحيد والاستخلاف والتغيير" من أهم المنطلقات التي يمكن أن تعمل على مثل هذا التغيير. أما الدعائم الست لإسلامية المعرفة فهي خطوات منهجية ستذكر لاحقا.

ـ أما لؤي صافي[١١] فإنه لا يقطع في إطار نظري محدد، بل هو يبحث ويتساءل عنه، وعندما ننظر في الأسئلة الثلاثة التي يطرحها نجد أنها معالم تؤطر النظرية التي يبحث عنها تحديداً. فهو يريد أن يحدد:

١ـ طبيعة القواعد الضرورية لاستنباط المفاهيم والأصناف الاجتماعية من مصدريها الرئيسين: الوحي والتاريخ.

٢ـ طبيعة القواعد اللازمة لتمييز ومفاضلة المفاهيم والأصناف المشتقة من مصدري الوحي والخبرة الرئيسة.

٣ـ طبيعة القواعد المناسبة لربط المفاهيم التنزيلية بالمفاهيم التاريخية.

ويرى صافي أن الإطار النظري خطوة لاحقة للمنهجية (وليس العكس) حيث يرى

---

٩ طه جابر العلواني، "البعد الغائب في فكر وممارسات الحركات الدينية المعاصرة"، **الندوة الثانية لمستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٩٩٢.

١٠ طه جابر العلواني، "لماذا إسلامية المعرفة؟"، **إسلامية المعرفة**، س١، ع٣، ص١٢.

١١ مصدر رقم (٢)، ص٤٠.

"أن المنهجية خطوة أساسية سابقة لأية محاولة تنظيرية جادة في إطار إسلامية المعرفة"[١٢]. ولأن المنهجية غير متكاملة عنده بعد لأننا "في مرحلة مخاض منهجي لولادة منهجية إسلامية بديلة من خلال عملية مراجعة نقدية عميقة وشاملة لطرائق البحث العلمي سواء التراثي منها أو الغربي" فإن النظرية، بالتبعية، غير محددة المعالم بعد.

إن الاختلاف الكبير في الإطار النظري لمشروع أسلمة المعرفة بين قادتها ومؤسسيها أو العاملين النشطين فيها تستوجب ـ برأيي ـ التوقف الطويل. لأن غياب الإطار النظري الموحد أو القاسم المشترك الأعظم لذلك الإطار بين رموز المعهد العالمي للفكر الإسلامي أنفسهم لاشك سيلقي بظلاله الثقيلة على المنهجية اللاحقة والخطط التنفيذية المفسرة لها.

وقد يقال إن كلاً منهم كان يتكلم عن شيء آخر، فهناك كما وجدنا مبادئ أولية ومنطلقات أساسية وإطار مرجعي ومقومات أساسية، إلا أنها مهما اختلفت مسمياتها وتشعباتها لا تنفلت من ساحة الإطار النظري الذي يجب أن ينطلق منه الجميع (الجميع هنا هم العاملون في مشروع أسلمة المعرفة) لرسم منهجيات وخطط مستقبلية لاحقة لتحقيق الأهداف المرسومة.

إن العمل ـ برأيي ـ يجب أن ينصبّ أولاً على إطار نظري مشترك يتفق عليه ولو بخطوط عريضة ولكن بمصطلحات محددة. لأن الاختلاف في مواقع الانطلاق يؤدي بالحتم والضرورة إلى اختلاف أكبر وأشد في المنهجيات والرؤى المستقبلية اللاحقة أولاً، ويضيع فيها المنفذون (الباحثون ومؤلفو الكتب الجامعية) ليختطّ كل منهم طريقه الخاص ثانياً: فنفقد حينها الوحدية والتكاملية وبلوغ الأهداف المنشودة.

وقد يقال بأن إطارنا النظري والمرجعي محدد ومعروف وهو (الوحي) أي القرآن والسنة، وهما دون أدنى شك أصل عقيدتنا وفكرنا وفلسفتنا ووجودنا، ولكننا بصدد فعل جزئي محدد (أسلمة المعرفة) مما يحتم علينا الاجتهاد لاستنباط ما يتعلق بفعلنا المنشود وغاياتنا المقصودة منهما.

وفي رأيي، ومادمنا نهدف إلى كتاب جامعي ومعرفة إسلامية كمرحلة أولى فإنه لا بد لنا من تحديد بعض معالم الإطار النظري كمنطلق أساس لأسلمة المعرفة بحيث ترسم

---

١٢ مصدر رقم (١)، ص٣١.

للمبرمج والمنفذ لاحقاً طريقاً واضحاً محدداً من جهة، وتمكن المشرف والمخطط من تقويم عمل المبرمجين والمنفذين على وفق المعايير والضوابط التي يرسمها الإطار النظري بعدئذ من جهة أخرى.

ومن هنا فإنني أعتقد أننا يجب أن نصف ونحدد معالم المعرفة المطلوبة كخصائص أو معايير ترسم للمنفذين: الباحث والمؤلف الجامعي وجهة ومعالم المسار الواحد أياً كان تخصصهم وانتماؤهم الجامعي والأكاديمي.

ولا أدعي ـ معاذ الله ـ بأنني قادر لوحدي أن أرسم الإطار النظري لمشروع أسلمة المعرفة بمصادره ومرتكزاته وخصائصه ومعاييره، فهذا أكبر من حجمي بكثير جداً. ولكنني سأحاول ـ اجتهاداً ـ أن أضع بذرة في هذا الحقل الخِّير بحيث يمكن للآخرين رعايتها وسقيها وتنميتها وتسميدها وقطف ثمارها، وستكون في الحقيقة بمثابة المثل الذي اقترحه، والذي يمكن لأي منا أن يضرب مثلاً آخر وآخر، لكي تجمع بعدئذ معاً ليتفق على معالم الإطار النظري المطلوب الذي اعتبره ـ ثانية ـ خطوة من الضرورة بمكان يجب أن تسبق كل حديث عن المنهجية والخطط المستقبلية اللاحقة.

٤ـ بعض معالم الإطار النظري المقترح

لقد كتبت المقترح في أصله مطولاً مشروحاً معللاً بكل فاصلة من فواصله بالآيات والأحاديث الكريمة، ولكنني سأعدد هنا فقط دون الشرح والتعقيب والتدليل تاركاً ذلك للورقة الأساس (هذا ما يتعلق بمقترحي فقط). وسوف أضمِّن المقترح جوانب ثلاثة: مصادر أسلمة المعرفة، المرتكزات الأساس للفكر الإسلامي أو للمعرفة المسلمة، وخصائص أو معايير (أو مواصفات) المعرفة المسلمة المنشودة.

أ ـ مصادر أسلمة المعرفة

لقد تكلم كل الباحثين في أسلمة المعرفة تقريباً عن مصادرها، وهم وإن اختلفت مصطلحاتهم إلا أنهم قد تقاربوا كثيراً في المقصود والمدلول. فكان هناك:

- الوحي والعقل.
- الوحي والكون.
- الوحي والوجود.
- الوحي والفطرة.

ـ الوحي والعقل والكون. ـ القرآن والكون (المسطور والمنظور)*.

وفي هذا المجال لي بعض الملاحظات:

١ـ إن استخدام لفظ (الوحي) بدل (القرآن) يراد به إضافة السنة النبوية كمصدر أساس مضاف لمصادر التشريع، وهذا ما لا خلاف فيه. ولو أن العلواني يعرف الوحي بأنه (الكتاب والسنة)[١٣] أو البحث في (كل ما أفاده من كتاب وسنة وما اعتد به من قبلهما من مصادر أخرى)[١٤]. ويضيف لها في موقع آخر (وفيما يستند على القرآن والسنة من إجماع وقياس)[١٥] وأعتقد أن هذه الإضافة ضرورية جداً لتعريف الوحي بشمولها وتداركها لما يمكن أن يكون موضع خلاف ونقاش.

ويعرف العلواني المعرفة بكل: (معلوم دل عليه الوحي والحسّ والتجربة، والعقل يدخل في الحس كذلك)[١٦]. وهو يجعل الاجتهاد مع العقل.[١٧] وهو وإن حدد مصادر المعرفة (بالوحي والوجود)[١٨] إلا أنه يسميها ثانية بالوحي والكون بكل ما فيه.[١٩]

٢ـ لم تركز الكتابات كثيراً على مصطلح الفطرة وهي مصدر أساس للمعرفة ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّـهِ﴾ (الروم: ٣٠) أي خلقة الله التي خلق الناس عليها (السيوطي) وهي لا شك تشمل العقل فيما تشمله لأنها أوسع بكثير من مفهوم العقل. ففطرة الإنسان رؤيته السليمة وفكره الصائب وعقله المتبين. وإنما الظروف والخبرة والمحيط والتنشئة تحاول تضليل تلك الفطرة عن طريق الغواية والفساد والإفساد.

فالفطرة أساساً انشراح الصدر للإسلام يولد عليها كل مولود ثم يتدخل الأبوان ليهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه. وقد تكون العوامل والجينات الموروثة المشتركة بين كل الناس من الفطرة والله أعلم.

---

* الشيخ الغزالي رحمه الله يقول في كتابه: **كيف نتعامل مع القرآن**: "فإن لله سبحانه وتعالى كتابين: كتاباً منظوراً هو الكون، وكتاباً مسطوراً هو القرآن"

١٣ مصدر رقم (٢)، ص٢٩.

١٤ مصدر رقم (٤) ص١٤.

١٥ مصدر رقم (٤)، ص٣٠.

١٦ مصدر رقم (٤)، ص٣٣.

١٧ مصدر رقم (٤)، ص٣٠.

١٨ مصدر رقم (٤)، ص٣١.

١٩ مصدر رقم (٤)، ص٥٥.

لذلك فإنني أقترح دراسة أعمق في مصطلح (الفطرة) إذ ربما تغنينا عن العقل والتركيز عليه.

٣ـ وقد أغفل (القلب) تماماً وغُيِّب عن المصطلحات والمصادر. والقلب أساس العقل ومصدره فبفساده يفسد الجسد بكل ما فيه وبصلاحه يصلح، وما التعقل إلا فعل مخرج للقلب ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لاَ يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ (الأعراف: ١٧٩) ﴿يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (التوبة:٨)، ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ (البقرة: ١٠)، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج: ٤٦)، إلى غير ذلك من الآيات العديدة التي تجعل القرار والصلاح والفساد والنفاق والضلال كلها في القلب كوظيفة له، كما أنّ وظيفة العين الإبصار ووظيفة الأذن السمع. والعقل ركز عليه في الفكر الإسلامي نقلاً من الفكر الإغريقي الوثني وتبعته النصرانية الغربية فالفكر العلماني المعاصر. وما دمنا في باب أسلمة المعرفة فإن كل طروحات القرآن والسنة النبوية (أو الوحي كما يصطلح عليه) الذي نتفق جميعاً على مصدريتهما الأساس لمعرفتنا تحمّل القلب كل ما يتعلق بالفكر والتفكير والإيمان والإلحاد والصلاح والفساد والنفاق ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ (البقرة: ٧)، فالقلب مصدر البصيرة، والبصيرة أعمق وأشمل دلالة ومفهوماً من العقل في الفكر الإسلامي ﴿قَدْ جَاءَكُم بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ (الأنعام: ١٠٤)

ورغم ذلك فهناك عدم اتفاق على العقل ومفهومه، فبينما يرى العلواني[٢٠] أن الفكر أشمل وأعم لأنه اسم لعملية تردد القوى العاقلة المفكرة في الإنسان سواء أكان قلباً أم روحاً أم ذهناً بالنظر والتدبر، نجد أن صافي[٢١] يركز على العقل كثيراً ويقربه إلى مفهوم الوحي إلى حد التماثل، حيث يرى أن العقل، بوصفه تراكماً معرفياً، أو أن ما يسمى عقلاً أو معقولاً يتكون من أحكام ذات دلالات علوية وأحكام ذات دلالات

---

٢٠ مصدر رقم (٤)، ص٢٧.

٢١ لؤي صافي، "نحو منهجية أصولية للدراسات الاجتماعية"، **إسلامية المعرفة**، س١، ع١، ١٩٩٥، ص٣٥.

حسية، "ومن هنا يظهر لنا (القول لصافي) أن العقل في التصور الأخير يمتلك بنية هيكلية تماثل تلك التي يمتلكها الوحي". وفي مكان آخر[٢٢] يقول: "إذ يتألف كل من الوحي والعقل من تأكيدات علوية وأخرى تجريبية".

ولكي لا أطيل في هذه الفقرة فإنني أدعو لفتح حوار خاص بشأن مصادر المعرفة بغية توحيدها والاتفاق عليها (أو أسلمتها أولاً) كجزء رئيس من الإطار النظري الذي نبحث عنه.

ومقترحي هنا ولن أفصّل فيه لأنني سأفصله في ورقة لاحقة بإذن الله أي ورقة متخصصة في مصادر المعرفة فقط هو أن ننظر في أمرين:

١ـ لماذا نخصص مصدر المعرفة بالوحي دون أن نرجع إلى المصدر الواحد وهو (الله) سبحانه؟ وما الوحي إلا رسول أمين بين الله ورسله، وإن هو إلا ناقل أمين بين المصدر الكلي (سبحانه وتعالى) والمأمورين بالتبليغ من الناس (الرسل).

٢ـ ثم ننظر في ما علّمنا الله (سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا)، (علم الإنسان ما لم يعلم) سواء أكان عن طريق ما أنزل: (الوحي) أم ما فطرنا عليه: (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) أم ما كرّمنا به عن بقية الخلق إذ جعل وظيفة القلب فينا التعقل والتفقه، أم فيما ذكر الله لنا، أم سألنا أن نبحث عنه، من سنن آلهية وكونية يمكن أن ترسم لنا معالم منهجية استخلاف الأرض وعمارتها.

لا أناقش ولا أعلق على هذا المقترح، في هذه الورقة بالذات، وإنما أردت طرحها للجميع لكي ننظر ونتمعّن فيها ونستدل من آيات كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما يوصلنا إلى **وحدة المصدر المعرفي**، انسجاماً مع المبادئ الوحدية والوجودية الخمسة التي طرحتها الخطة الأساسية: وهي وحدة كل من الخالق والمخلوق والحقيقة والحياة والإنسانية.

ولا أعتقد أن **وحدة الحقيقة** يمكن أن تفهم بمعزل عن **وحدة مصدر المعرفة**.

ب ـ المرتكزات الأساس للفكر الإسلامي

أعددها في نقاط وهي مفتوحة للإضافة أو الاستبدال بكل تأكيد. وكما أشرت سابقاً فإنني أذكرها دون تعقيب أو تعليل أو توثيق اختصاراً وايجازاً من ناحية ولأنني

---

٢٢ نفس المصدر، ص٣٦.

تعاملت مع الباحثين الآخرين بذات الطريقة من ناحية أخرى.

١ـ الوحدانية المطلقة.
٢ـ العبودية والتسليم المطلق.
٣ـ وجوبية طلب العلم والبحث فيه.
٤ـ القصدية (الهدفية) المسبّقة.
٥ـ العقلانية (وجود التدبر والتبصر).
٦ـ الأممية الإنسانية.
٧ـ الالتزام الأخلاقي السلوك العام الخاص.
٨ـ المساواة (التفاضل بالتقوى).
٩ـ الوسطية المتوازية.
١٠ـ السببية.
١١ـ الاستقامة...إلخ.

جـ ـ معايير (خصائص أو ضوابط) المعرفة المسلمة

ربما أستطيع أن أسمي ما ذكره الفاروقي ـ رحمه الله ـ من شروط إضفاء الصفة الإسلامية على العلوم الاجتماعية (ضوابط) لهذه المعرفة وهي:

١ـ أن تعيد جميع الدراسات تنظيم نفسها تحت لواء التوحيد.

٢ـ الإنسان يحيا في ملكوت يحكُمه الله في كل من الناحيتين الغيبية والقيمية.

٣ـ العلوم الخاصة بالأمة لا يجب إهدار مكانتها بواسطة العلوم الطبيعية.

٤ـ ليس ثمة إدراك نظري لأية حقيقة بدون إدراك طبيعتها وعلاقاتها القيمية.

٥ـ العمل على إظهار الحقيقة موضع الدراسة مع ذلك الوجه وتلك الناحية من النمط الالهي المتصلة بها.

وهي في رأيي ضوابط فلسفية أو يطغى عليها الجانب الفلسفي أكثر من الجانب الإجرائي.

ولقد نصت خطة العمل التي عرفت الأسلمة "بإعادة توجيه وتشكيل منهجي لمجالات البحث العلمي وفق **مجموعة من الضوابط والمعايير** مستمدة من الرؤية الإسلامية الصافية"، على الضوابط والمعايير.

غير اني لم أجد أي تركيز في الكتابات اللاحقة لها حول تلك الضوابط والمعايير.

ولو أن أبو سليمان[٢٣] يستعرض لنا خصائص المنهج السليم المثمر في التفكير، ولكنها من ناحية أخرى يمكن أن ينظر لها كمعايير أو صفات للمعرفة المسلمة المنشودة وهي معايير فلسفية عامة تصلح للمعرفة المسلمة وغير المسلمة على حد سواء.

---

٢٣ مصدر رقم (٣)، ص٩٠.

١ـ الشمولية. ٢ـ التحليل.
٣ـ الدقة. ٤ـ الانضباط.
٥ـ الإتساق. ٦ـ تحري الأسباب.
٧ـ والوعي الكامل ببعدي الزمان والمكان.

كما أود التذكير بالدلالات المعرفية والأخلاقية التي اشتقها لؤي صافي من المبادئ الأولية للخطة (في رابعاً: تحديد الإطار النظري، ص٧).

وفي كل ما تقدم أجد أن هناك إشارات تحت مسميات مختلفة للمعايير والمواصفات المطلوبة للمعرفة المسلمة التي نريدها. وأعتقد أن هذا الجانب من الأهمية القصوى بمكان. فهي التي سيحكم في ضوئها لاحقاً نقداً وتقويماً على نتاج البحث العلمي والكتاب الجامعي. كما أنها من الناحية الأخرى ستكون الإطار المرجعي للباحث والكاتب عندما يشرع بالتأليف والبحث ليهتدي بمعالمها ويستنير بمحدداتها.

وإذا ما رجعنا إلى المرتكزات الأساس التي اقترحتها في الفقرة السابقة، فإنه يمكن لي أن أشتق منها معايير أو مواصفات للمعرفة المسلمة أضعها في النقاط الآتية:

١ ـ مخلوقة (أي المعرفة المسلمة) غير خالقة. ٢ ـ غرضية غير عشوائية أو عبثية.
٣ ـ تعبدية استخلافية. ٤ ـ محكومة بالسنن الكونية ونواميسها.
٥ ـ وحدية غير تجزيئية. ٦ ـ علمية غير علمانية.
٧ ـ نفعية غير ضارة. ٨ ـ دالة لا يستدل عليها.
٩ ـ مفسّرة غير معلّلة بالضرورة. ١٠ ـ ظاهرة غير باطنة.
١١ ـ مهيمنة غير تابعة. ١٢ ـ مسخَّرة مسخِّرة.
١٣ ـ مرجعية (لله) غير وضعية. ١٤ ـ مؤمنة بالغيب غير مفسّرة أو معلّلة له.
١٥ ـ توكلية غير تواكلية.

واترك الباب مفتوحاً على مصراعيه فيما يتعلق بمصادر المعرفة أو مرتكزات الفكر الإسلامي أو خصائص ومعايير المعرفة المسلمة المنشودة للإضافة والطرح والاستبدال وحتى التغيير الكلي الشامل. إلا أن الأساس هو أن يكون هناك إطار نظري موحد يصبح بمثابة المرجعية المنهجية لكل العاملين ــ مخططين ومنفذين ــ في مجال أسلمة المعرفة.

خامساً: تحديد معالم المنهجية: خطوط عريضة للمنهجية المقترحة.

أ ـ توطئة

إذا ما اتفق على المفهوم والإطار النظري والأهداف المرسومة فإن المنهجية ستكون حينها أوضح مسلكاً وأقل اختلافاً عند الباحثين في مشروع أسلمة المعرفة.

ولم يغفل الباحثون في الأسلمة ـ جزاهم الله خيراً ـ هذا المحدد وأقصد به المنهجية، بل فصّلوا فيه وخاصة صافي ورجب.

وقبل أن أورد خلاصة سريعة جداً لمنهجيات ذكرت وأعلق عليها ثم أضيف مقترحي لها، أود أن استعرض منهجيات النتاج العلمي في ميدان أسلمة المعرفة أو إسلاميتها أو تأصيلها من خلال نظرة تحليلية لنتاج المعرفة الذي كتب في السنوات العشرين الأخيرة تقريباً، والتي لا يرجع معظمها للعاملين في مشروع أسلمة المعرفة، بل أكثرها اجتهادات وإسهامات شخصية.

وبدون أية تفصيلات لعناوين الكتب وأسمائها، فإنني أوجز المنهجيات المتباينة جداً التي خرجت بها من هذا التحليل:

فهي إما:

١ـ مزاوجة بين العلوم المعرفية والإسلام، وقد ذهبت بعض منهجيات العاملين في أسلمة المعرفة بهذا الاتجاه أيضاً كما سنرى لاحقاً. والمزاوجة هنا لا تعدو محاولة جمع نقيضين إلى بعضهما.

٢ـ أو محاولة تصديق القرآن الكريم عن طريق العلم، حيث وضع العلم الوضعي قاعدة لتفسير نصوص القرآن الكريم أو السنة النبوية مستبشرين بصدق نصوص الوحي لأنها طابقت أو تطابق نظريات أو مستجدات وضعية. وقد تدخل محاولات (الإعجاز العلمي للقرآن) في هذا الاتجاه رغم تبريرها الدعوي.

٣ـ أو محاولة للنكوص إلى التراث وتعظيمه والوقوف عنده تماماً. والرجوع إلى التراث يعني الرجوع إلى كنوز عظيمة، ولكن أسلمة المعرفة مفهوم معاصر يراد له أن ينهل من التراث ما يفيده وخاصة في فهم النصوص وتعليلها لا أن يقصد بها ــ أي أسلمة المعرفة ـ الرجوع إلى كتب التراث ذاتها.

٤ـ أو ردة فعل عنيفة ضد العلم الوضعي ووصم كل النتاج العلمي العلماني ــ لما

بعد الثورة الصناعية الأروبيـة والتفجـر الهـائل في حجـم المعرفـة الإنسـانية وتنوعهـا ـ بالكفر والإلحاد فترفض جملة وتفصيلا. ولا نشـك ـ أو لا أشـك أنـا في الأقـل ـ أن العلمانية إنكار (أو إغفال في أحسـن حالاتهـا) للوحـي وصمـت مطلـق إزاءه. وبهـذا تكون القاعدة الفقهية (كل ما بني على الباطل فهو باطل) صحيحة في اتهامهـا للعلـوم الوضعية الغربية بالكفر والإلحاد.

ولكننا لا نريد لأسلمة المعرفة أن تكـون مجـرد ردة فعـل انعكاسـية أو لا إراديـة أو عاطفية، بل نريد لها أن تستمع لكل قول فتتبع أحسنه، والنتاج العلمي العلمـاني ليـس كل ما فيه أو نتج عنه لا يصلـح لنـا أولا، ولا يعـني أننـا عندمـا نريـد أن نقـدم بديـلا حضاريا عالمياً جديداً فإننا يجـب أن نبـدأ مـن الصفـر ثانيـاً، ولا مـا وصـل إليـه العلـم الحديث بقضه وقضيضه من إنتـاج العقـل العلمـاني أو الغربـي فقـط،كمـا يريـدون أن يفهمونا ثالثاً.

٥ـ أو نجد أن الكتاب أو النتاج البحثي الورقي عبارة عـن ترجمـة العلـوم وتزويقهـا ببعض الآيات القرآنية والأحاديث الكريمة وإلصاقها بها عن علم وغـير علـم ليقـال إن الكتاب الجديد إسلامي النزعة والقصد. وهنـا يكـون المـنزلق خطـراً جـداً، علمـاً بـأن كثيراً من النتاج الشخصي المرصود في هذا الاتجاه قد وقع بهذا المنزلق.

٦ـ أو الانكفاء كلية على التأطير النظري فحسـب. والإطـار النظـري مـن الأهميـة بمكان، ولكنه يجب أن يستند على قواعد ومرتكزات واضحة أولاً، وخصائص ومعايير متفـق عليهـا ثانيـاً، وأن يلحـق بـالخطط المنهجيـة والتنفيذيـة ثالثـاً، وأن تـبرز مواقـع وإمكانات تطبيقها رابعاً.

٧ـ أو نجد أن المؤلف يحاول جاهداً لَـيَّ عنـق الآيـات والأحـاديث الكريمـة وبعـض نصوص نتاجات الفكر الإسلامي لتطابق النظريات العلمية الحديثة. كما فعل مـن أراد أن يصدّق نظرية فرويد في مكونـات الشـخصية الإنسـانية (الهـو والأنـا والأنـا العليـا) بالنفوس (الأمارة واللوامة والمطمئنة)!!. مثل هذا الاتجاه عـن قصـد أو غـير قصـد إنمـا يحاول الإساءة إلى مفهومي الوحي والأسلمة. والحذر من هذه المنهجية يجب أن يكـون شديداً جداً.

٨ـ أو الخلط بين مفهومي (أسلمة المعرفة) و(التنصير والتغريب) أي الوقوف بوجـه

التنصير والتغريب أو ما يدعي أحيانا بالغزو الفكري. وبرغم أن المساحة المتداخلة من تقاطع الدائرتين مع بعضهما موجودة ومشاهدة، إلا أن خلط الأوراق ببعضها يفقدنا إمكانية تحقيق الأهداف المرسومة من أسلمة المعرفة من ناحية ويحول العملية بأكملها من موقع الفعل المبادر إلى موقع رد الفعل المدافع، من ناحية ثانية.

٩- أو تهجين المنهج الإسلامي - ذاته ــ في ضوء معطيات العلم الحديث. ورغم التقارب الظاهري بين هذه المنهجية وما ذكر في الفقرة أعلاه (٧)، فإن الفرق بينهما أن الأخيرة تحاول أن تختطّ منهجية علمانية لتفسير نصوص الوحي. وبذلك نكون قد عملنا على (عَلمنة الإسلام والوحي) بدلاً من (أسلمة المعرفة).

١٠ــ أو نجد أن الكاتب أو الباحث يحاول إتباع المنهجية الانتقائية التجزيئية لمعطيات الوحي والإسلام الحنيف. فيأخذ منها حيثما وجد مجالاً لذلك ويصمت - بعجز أو هروب أو انكفاء - عن باقي المعطيات الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالغيب والوحي. فيخجل مثلاً من الاعتراف بوجود عوالم الملائكة والجن أو ينكر السحر والحسد والوسوسة الشيطانية كلها لأنها لا تتماشى مع العلم الحديث، أو أن العلماء الوضعيين لن يحترموا نتاج معرفتنا في هذه الحالة. فنكون حينها - والعياذ بالله ــ كبني إسرائيل الذين وصفهم الله بأنهم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض.

إن الإسلام **كل واحد متكامل** نؤمن بغيبه الذي نزل به الوحي دون ريب، إيماناً مطلقاً بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، ونسلم تسليماً مطلقا بكل آية وكل كلمة وبكل حرف فيه ﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام: ١٦٢-١٦٣)

ولأرجع الآن إلى المكتوب في المنهجية ذاتها، وهي الصفحة الثانية والمعنية. ولأستعرض باختصار فقط المكتوب فيها من قبل العاملين في مشروع الأسلمة على قدر ما اطلعت أولاً وكنماذج لا تعميم ثانياً.

- فإذا ما ابتدأت بالخطة الأساسية فإن لؤي صافي[٢٤] يستعرضها منهجياً فيقول: "يتضح أن الرسالة لا تناقش تحت عنوان (المنهجية العلمية) إجراءات البحث العلمي

٢٤ مصدر رقم (٢)، ص١٥.

وطرائقه بل تحدد المبادئ الأساسية التي تشكل القاعدة المعرفية للمنهجية الإسلامية" وقد مر ذكر هذه المبادئ في فقرة سابقة.

والعلواني[٢٥] وهو يعدد الدعائم الست لإسلامية المعرفة إنما هو ـ برأيي ـ يحدد معالم منهجيتها أو مصادر ومنابع هذه المنهجية. وهذه الدعائم:

١ـ بناء النظام المعرفي الإسلامي المعاصر.

٢ـ إعادة تشكيل وبناء المنهجية المعرفية القرآنية.

٣ـ بناء مناهج التعامل مع القرآن الكريم بوصفه مصدراً للفكر والمعرفة والحضارة.

٤ـ بناء مناهج التعامل مع السنة النبوية المطهرة بوصفها مصدراً للفكر والمعرفة والحضارة.

٥ـ بناء مناهج التعامل مع التراث الإسلامي لتجاوز فترات التقليد والانقطاع فيه.

٦ـ بناء مناهج التعامل مع التراث الإسلامي المعاصر للتواصل مع الفكر والحضارة الإنسانيين.

وتضع أبو الفضل[٢٦] أسساً لبناء منهاجية إسلامية المعرفة بثلاث خطوات إجرائية متلاحقة:

١ـ تجميع المصطلحات الأساسية للتخصصات المختلفة ثم تحديد المصطلح القرآني المناسب لكل منها.

٢ـ تحديد معاني المصطلحات في سياقيها المباشر والإجمالي.

٣ـ إعادة ربط هذه المصطلحات لتشكيل إطار نظري متماسك باعتماد عدد من المعايير تم اختيارها من خلال النظر في نصوص الكتاب والخبرة الإنسانية معاً في آن.

والمنهجية هذه ـ في رأيي ـ إنما هي منهجية (لإطار نظري) يكون قاعدة مسبّقة (لأسلمة المعرفة).

وفي ذات الاتجاه تقريباً يكتب صافي[٢٧] عندما ينحو لمنهجية أصولية في الدراسات الاجتماعية فيفصلها في أربعة إجراءات متعاقبة.

---

٢٥ مصدر رقم (١٠)، ص٢٩.

٢٦ مصدر رقم (٨)، ص٧٠٦.

٢٧ مصدر رقم (٢١)، ص٤٣ـ٤٩.

١ـ التعرف على كافة نصوص الوحي المتعلقة بالمسألة المعتبرة.

٢ـ فهم دلالات نصوص الوحي منفردة أو مضافاً بعضها إلى بعض.

٣ـ تعليل النصوص، أي تحديد العلة التي استدعت قيام الحكم الثاني فيها (مع تحفظي الشديد على تعميم التعليل لكل النصوص).

٤ـ ربط الأحكام والمفاهيم التنزيلية ببعضها البعض بحيث يتحقق انسجامها وتناغمها.

وهو ـ أي صافي ـ يرسم هدفين لهذه المنهجية إذا أريد تحقيق أو تطوير منهجية متوازية.

١ـ تضمين المنهجية المنشودة طرقاً إجرائية تمكننا من استنباط قواعد عامة وقوانين كلية انطلاقاً من الوحي والتاريخ على السواء.

٢ـ تأمين تكامل بين القواعد والقوانين المستنبطة من المصدر التنزيلي وتلك المستقرأة من المصدر التاريخي. وأعيد لأذكر بأن صافي يجعل الإطار النظري لاحقاً للمنهجية.

ولصافي منهجية أخرى (عامة)[٢٨] جاءت في اقتراحه لتعديل الخطة الأساسية وتبسيطها واختزالها، حددها بثلاثة إجراءات عامة جداً. وبرغم أنها خطة توصل إلى الهدف والكتاب الجامعي إلا أنها برأيي منهجية:

١ـ إتقان المضامين المعرفية.

٢ـ إتقان طرائق البحث العلمي.

٣ـ إنتاج الكتاب الجامعي.

ولفضل الرحمن[٢٩] خطة عامة شبيهة تقريباً بالتي ذكرتها لصافي أعلاه حيث يختزلها بنقطتين رغم أنها ثلاث برأيي مستبدلاً المضامين المعرفية بالمضامين التراثية:

١ـ تقويم الحركة العليمة التراثية.

٢ـ تقويم الحركة العلمية الغربية.

مع اعتماد ضوابط مستنبطة أصلاً من المعين القرآني.

---

٢٨ مصدر رقم (٢)، ص٤٧.

٢٩ مصدر رقم (٢)، ص٢٠.

واستنباط الضوابط هنا خطوة في منهجية أو خطة أولاً، وتحتاج إلى منهجية بذاتها ثانياً.

وأمزيان[٣٠] لا يخرج عن هذا الإطار وهو يتحدث عن تأصيل علم الاجتماع:

١ـ ترشيد المصادر المعرفية لعلم الاجتماع.

٢ـ تصحيح أخطاء ميتافيزيقيا علم الاجتماع.

٣ـ صياغة القوانين الاجتماعية.

ولا أجد اختلافاً جوهرياً ـ وإن بدا ظاهريا ـ فيما يعرضه أبو سليمان[٣١] عن أبو الفضل وصافي وأمزيان وكلهم يتكلمون في تأصيل أو أسلمة العلوم الاجتماعية، حيث يجعلها في ثلاث خطوات متلاحقة:

١ـ تبويب النصوص الإسلامية.

٢ـ شمولية الرؤية الحضارية.

٣ـ تصنيف مقدمات العلوم الاجتماعية: مقدمات وأسس عامة ومقدمات وأسس لكل علم ومجال معرفي.

أما عبد المجيد النجار[٣٢] فإنه ـ وهو يتكلم باختصاصه ولا يخرج عنه ـ يصف المنهجية الإجرائية (بالترشيد) ويصفها في خطوات ثلاث كذلك:

١ـ ترشيد الفهم العقدي.

٢ـ ترشيد مدلول العقيدة نفسه.

٣ـ إدخال جديد للعديد من مفردات العقيدة في الوعي العقدي للأمة وترتيبها:

ـ بحسب ذات المفردات.

ـ وبحسب ما تقتضيه متطلبات الدعوة (ترتيب دعوي).

ورجب[٣٣] أكثرهم تفصيلاً وإجرائية ـ على قدر اطلاعي ـ في منهجية تأصيل العلوم الاجتماعية وخاصة في الورقة المقدمة لمؤتمر التأصيل الإسلامي للتربية وعلم النفس/١٤١٣هـ. ورغم أن الورقة اللاحقة لها (معالم التأصيل الإسلامي للعلوم

---

٣٠ محمد محمد أمزيان، **منهج البحث الإجتماعي بين الوضعية والمعيارية** (قراءة فيه قدمها محمد بن نصر)، **إسلامية المعرفة**، س١، ع١، ١٩٩٥، ص١٣٥ـ١٥٤.

٣١ عبد الحميد أبو سليمان، **أزمة العقل المسلم**، م.ع.ف.إ. ١٩٩١، الفصل الرابع، ص١٦٥.

٣٢ عبد المجيد النجار، "دور الإصلاح العقدي في النهضة الإسلامية"، **إسلامية المعرفة**، س١، ٣٤، ١٩٩٥، ص٩٥ـ١٣٢.

٣٣ ابراهيم رجب، "معالم التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية"، **إسلامية المعرفة**، س١، ع٣، ١٩٩٦، ص٤٧ـ٨٣.

الاجتماعية/١٤١٦هـ) لا تختلف عن سابقتها في المضمون والجوهر عدا التفصيلات، إلا إنني ـ علمياً ـ يجب أن أرتكز على النتاج دون المقدمات.

وخطوات رجب هنا أربع:

١ـ تحديد أبعاد التصور الإسلامي الشامل للإنسان والمجتمع والوجود.

٢ـ حصر نتائج البحوث العلمية الموثقة في نطاق العلوم الاجتماعية الحديثة وحصر نظرياتها وتحليلها وإخضاعها للتمحيص والنقد في ضوء مقتضيات ذلك التصور الإسلامي.

٣ـ بناء نسق علمي متكامل يضم ما صح من نتائج العلوم الحديثة وما صمد للتمحيص والنقد في نظرياتها.

٤ـ استنباط فروض مستجدة في ذلك النسق العلمي المتكامل الذي تم الوصول إليه فيما سبق وإخضاع الفروض للاختبار في أرض الواقع للتحقق من صدق الاجتهاد البشري.

ولا زالت أضيف اقتراح رجب للإخوة الأربعة الذين كتبوا في تأصيل العلوم الاجتماعية أعلاه (أبو الفضل، صافي، أمزيان، أبو سليمان) رغم ما يبدو لي من تمسك رجب بالمنهجية الحديثة الوضعية التي نريد أسلمتها أولا ووجوب إخضاع كل معرفتنا من النسق العلمي المتكامل (والذي يفصله الباحث بعدئذ بأنه ما صمد للنقد والتمحيص من نتائج العلوم الاجتماعية الحديثة ونظرياتها أولاً وما تم التوصل إليه استنباطاً من المصادر الشرعية حول موضوع الدراسة للبحث العلمي وفرض الفروض واختبارها ثانياً. وهي قاعدة وضعية ذات معايير وضعية لا تصلح ـ برأيي ـ لجر أسلمة المعرفة إليها أو تحكيم الأسلمة على وفق معاييرها.

والعلواني[٣٤] يعطي رأياً أو منهجية مناقضة تماماً لمنهجية رجب في الفروض واختبارها فيقول: "فإذاً أنا لا أنطلق من هذه القضايا من فروض، وإنما أنطلق من الوحي، فأبحث عن أية قضية في الكتاب والسنة وفيما يستند على القرآن والسنة من إجماع وقياس. فإن وجدت الأمر فلا أسلك سبيل الفرض العقلي كما يفعل الغربي، وأنطلق من الفرض الأول فالثاني فالثالث فالرابع فالخامس وأبدأ عملية السير والتقويم والحذف والإضافة لأصل إلى التصور في هذا الأمر، وإنما أصل إلى التصور من خلال

---

٣٤ مصدر رقم (٤)، ص٣٠.

معرفة النص ومراده، وفي معرفة النص ومراده منهج خاص كامل، هو المنهج الذي نسميه منهج الأصول أو منهج الأصوليين".

وبرأيي، أن هذه المنهجية ـ التي أشار لها العلواني ـ وهي الوصول إلى التصور من خلال معرفة النص ومراده ـ هي روح وجوهر أسلمة المعرفة إذا أردنا تقديم البديل الحضاري للإنسانية المعاصرة فعلاً.

وفي هذا المجال يعجبني جداً الحس المرهف لمحمد محمد أمزيان فيقول:[٣٥] "كان الاتجاه العلمي يضع العلم المرتبط بالحياة وبكل ما هو واقعي بمثابة النقيض للدين ويقف معه على طرفي نقيض، وتلك هي المأساة التي انحدرت إليها العلمانية الناشئة والاتجاه الوضعي على السواء.... فالمنهج التجريبي يهدف بالدرجة الأولى إلى إقصاء التفكير التجريدي والتأملي، فهو يستعيض عن الخيال بالملاحظة والتسجيل الدقيق للوقائع واللجوء إلى التجربة ليس بدافع البحث عن المعرفة اليقينية ولكن بدافع الحرص على سد الطريق أمام التفكير الديني".

ولا زلت عند رأيي من أن عدم الاتفاق المسبّق على المفهوم ومعالم وأسس الإطار النظري لأسلمة المعرفة سيوقعنا بالحتم جميعاً في اختلاف الخطوات المنهجية لتحقيقها. ورغم ملاحظتي السريعة لما كتب ـ وقد تكون مخطئة ـ فإن ما كتب قد خصص بأجمعه إما لأصول الفقه أو للعلوم الاجتماعية.

وهنا أود التعليق

١ـ نحن نتكلم عن أسلمة (المعرفة)، والمعرفة هنا لا تتوقف عند علم معين أو مجال معين. فالأهداف قد رسمت على عموم المعرفة بإطلاقها (إنتاج كتب جامعية، تقديم معرفة أو معارف إسلامية، إصلاح الفرد والنظام الاجتماعي، تقديم بديل حضاري) ولم تختص الأهداف ولا المصطلح ذاته بعلم معين أو مجال معرفي معين دون غيره.

٢ـ أن الوضعية ـ كما يصفها أمزيان[٣٦] ـ "قد حققت نجاحاً كبيراً بتوحيدها لمنهج التفكير بغض النظر عن الموضوع المدروس". وأعتقد أننا بحاجة ماسة جداً لتحقيق مثل هذا النجاح، وهو ألاّ نفصّل في العلوم الاجتماعية مثلا ونترك أو نصمت عن العلوم

---

٣٥ مصدر رقم (٣٠)، ص١٤٠.

٣٦ مصدر رقم (٣٠)، ص١٤٠.

الصرفة والطبيعية ونتركها للعلم الوضعي، وكأن الإسلام لا علاقة له بها أو هي من اختصاصهم دون اختصاصنا أو أنها لا تقع ضمن دائرة المعرفة التي نريد أسلمتها.

لقد تكلم الجميع في الإطار النظري عن وحدة الخالق والخلق والكون ولا أعتقد أن التخصيص هنا يدعم ذلك الإطار النظري.

٣ـ إلا أنه وبعد تأطير نظري عام متفق عليه، ورسم معالم منهجية بخطوط عريضة صالحة لكل مجالات العلوم العرفية، يمكن لنا أن نفصّل بعدها في الخطط التنفيذية اللاحقة بما يخص مجالاً معيناً من مجالات المعرفة دون غيرها. ومثل هذه الخطوة لاحقة ـ لاشك ـ ومتأخرة. وقد أشار لها أبو سليمان[٣٧] عندما تكلم في المقدمات فأشار إلى المقدمة النظرية التأصيلية العامة أولاً ثم المقدمات المتخصصة ثانياً.

٤ـ وإذا ما استثنينا الدعامة الخامسة من الدعائم الست للعلواني وإشارة بسيطة لفضل الرحمن (تقويم الحركة التراثية) فإن المنهجيات أعلاه لم تعرج على ما ورثناه من الفكر الإسلامي المبدع الخلاق وخاصة فكر القرون الخمسة الأولى دون أن نبخس إبداعات القرون اللاحقة لها.

إن أية محاولة لتغييب التراث كلية عن ساحة أسلمة المعرفة لا يخدمها ولا يمكن أن يحقق لها أهدافها ويقطعها عن عراقة منبتها وبديع أصولها. إن فكرنا الإسلامي المعاصر لا بد أن يكون امتدادا طبيعيا مكملاً للفكر الإسلامي الأول. وإننا لأولى أن نصل فكرنا المعاصر بتراثنا ـ لوحدة أصوله ومعتقده ومقاصده ـ من النصرانية الأوربية التي قفزت على قرونها المظلمة لتجد لها أصلاً مختلفاً وامتداداً مصطنعاً بالفكر الإغريقي الوثني، لا لشيء إلا لتبرهن للعالم أن الثقافة والحضارة محصورتان مقصورتان عليها دون غيرها.

٥ـ كما أننا نحتاج ـ برأيي ـ إلى دراسات معمقة بالمنهجية التي تمت بها أسلمة المعرفة في دورتها الأولى (القرون الخمسة في الفكر الإسلامي). فلقد سبقت المسلمين الأوائل حضارات وعلوم، إلا أن المسلمين (إذا استثنينا المعتزلة وإخوان الصفا، وهم قلة قليلة جداً في الفكر الإسلامي) قد استوعبوا تلك الحضارات بكل إنتاجاتها ومحصوها وأخذوا بأنفعها دون أن تمس عقيدتهم شائبة. إن مثل هذه المنهجية ونحن

---

٣٧ مصدر رقم (٣١)، ص ١٧١.

على أبواب الدورة الثانية لأسلمة المعرفة وأمام فكر حضاري علماني عنصري وثني جديد يختفي خلف انبهارات رهيبة بالتطور العلمي والتقني وانفجار هائل في حجم ووسائل المعرفة والاتصال لنحن أحوج إليها من أي وقت آخر، لا لاستنساخها وتكرارها، فالزمان والمكان جدّ مختلفين ولكن لقراءة الفكر الثاقب الذي قام عليها.

إن منهجية استيعاب الرعيل الأول من الفكر الإسلامي للحضارات والعلوم السابقة والمعاصرة لها وجمعها في قالب إسلامي مبدع جديد تستوجب ـ برأيي ـ متابعات أكيدة ودقيقة ومتعمقة ومكثفة للاستفادة منها في دورتنا الجديدة لأسلمة المعرفة.

ب ـ الخطوط الأساس للمنهجية المقترحة

من الواجب المنطقي والعلمي أن ألتزم ـ في هذه الورقة ـ بأشياء ثلاثة التزمت بها الورقة قبل أن أقترح معالم المنهجية والخطة العامة لها وهي:

ـ المفهوم الذي تبنته هذه الورقة.

ـ الإطار النظري بمصادره ومرتكزاته ومعاييره.

ـ الهدف المرجعي الذي وقفت عنده هذه الورقة.

ومن هنا، فإن المنهجية المقترحة مرهونة بعناصرها الثلاثة أعلاه، وما لم تُتَبَنَّ هذه العناصر فإن المنهجية المقترحة سوف لا تصح بالتبعية. ومتى ما عدلت هذه العناصر الثلاثة فإن المنهجية لابد أن تعدل على ذات النسق والتساوق.

فالمفهوم في هذه الورقة (أسلمة المعرفة) أنها عملية مقصودة لتوجيه المعرفة بعمومها: فكراً وسلوكاً، نظراً وتطبيقاً في ضوء معارف الوحي (قرآناً وسنةً) والاجتهاد المشروع في نصوصه بما تقتضيه الفطرة الإلهية والسنن والنواميس الكونية. وألحقت خطوات المنهجية بالمفهوم مباشرة.

أما الهدف في هذه الورقة فقد حدد بـ "توجيه إنتاج البحث العلمي والكتاب الجامعي".

والإطار النظري جاء على مصادر المعرفة فمرتكزات الفكر الإسلامي فمعايير أو مواصفات المعرفة المسلمة المطلوبة.

أما الخطوات التي ألحقت بالمفهوم فقد حددت المعالم الرئيسة للمنهجية المراد اقتراحها هنا.

وهذه الخطوات هي:

١ـ توثيق مصادر المعرفة وسبل الحصول عليها من الوحي: نصاً أو اجتهاداً.

٢ـ لتفسّر فيه (الوحي) الظواهر المتعلقة بالإنسان والناس والكون.

٣ـ ولتوظيف المعرفة الناتجة بما يحقق للمسلم عبوديته المطلقة لله ومهمة استخلافه للأرض وعمارتها.

٤ـ ولتقدم للعالم وللحضارة الإنسانية المعاصرة مشروعاً حضارياً جديداً لحل معضلاتها الفكرية العقدية والاجتماعية والأخلاقية المستعصية.

هذه المعالم الرئيسة لا بد لها من خطة لتفصيل هذه المنهجية، علماً بأن الهدف أو الخطوة الرابعة في هذه المنهجية تتعدى السقف أو المدى الذي يقف عنده "إنتاج البحث العلمي والكتاب الجامعي" مع التداخل البسيط فيه كما سنرى بعد قليل. ولاشك أن الخطة تكون على مستويين: الأول هو الخطة العامة، والمراد منها تفصيل معالم المنهجية إجرائياً. أما الثاني فهو الخطة التنفيذية أو الوجه التنفيذي للخطة العامة.

وسوف نكتفي هذه الورقة بالخطة العامة فقط. لأن أي تنفيذ يجب أن يكون لاحقاً لإقرار الخطة العامة أولاً.

جـ الخطة العامة

١ـ توثيق مصادر المعرفة وسبل الحصول عليها من الوحي: نصاً واجتهاداً.

لقد حددت مصادر المعرفة في هذه الورقة بالوحي: كتاباً وسنة واجتهاداً مشروعاً في نصوصه على وفق ما تقتضيه الفطرة الإلهية والسنن الكونية ونواميسها.

وما يمكن تفصيله في هذه المرحلة يمكن أن يكون:

١ـ رسم معالم (صورة) الإنسان والناس والكون التي حددها الوحي والعلاقة بينها:

أ ـ الإنسان: ويمكن أن توثق له ما يخص:

- خلق الإنسان: خلقاً آدمياً في أحسن تقويم من لحظة خلقه.
- مراحل نموه وعلاقتها بتكليفه مع مراحل واستثناءات إسقاطه (التكليف) وتخفيفه.
- قدرة وحدود وتباين واختلاف طاقاته وتنوعها: الروحية والمادية وطرق تفاعلها.
- خصائصه الخلقية وسماته الجبلّية مع تمييز العموم المطلق للإنسان عن الاستثناءات القرآنية.
- تكوينه الجسمي المادي الفيزيائي والحياتي وعلاقته بمراحل نموه وسبل عيشه.

ـ تكوينه الروحي: الروح، القلب، النفس، العقل، الفؤاد.
ـ سبل معرفته وتعلمه: التفكير، التفكر، التقصي، السير في الأرض، التعلم، التعليم.
ـ مآل الإنسان بعد عجزه ومماته.
ـ معايير الحكم على سلوك الإنسان وشخصيته.
ـ دافعية السلوك الإنساني وعلاقته بالموقف الإيماني للفرد.

ب ـ الناس:

الدائرة الصغرى:
ـ علاقة الإنسان بأسرته والحقوق المترتبة عليها.
ـ النظام الأسري الإسلامي وديمومته والحقوق والواجبات المتبادلة.
ـ التنشئة الأسرية ومسؤوليتها.
ـ صلة الرحم والقربى.
ـ المسؤولية الأسرية ومراحل نمو الإنسان.

الدائرة الكبرى:
ـ العلاقات الاجتماعية وحقوقها.
ـ النظم الاجتماعية ودور (الفرد) فيها.
ـ الضمان والتكافل الاجتماعي.
ـ الحقوق والواجبات الفردية تجاه المجتمع والمسؤولية المترتبة عليها.
ـ العرف الاجتماعي.
ـ القوانين الاجتماعية.

الدائرة الحاكمة:
ـ مفهوم الخلافة.
ـ مفهوم الشورى.
ـ حقوق الإنسان.
ـ فروض العين والكفاية والحقوق المترتبة عليها.
ـ المسلمون والمسلمون.
ـ المسلمون وأهل الذمة.

ـ المسلمون والمشركون.
ـ الحدود (العامة والخاصة) والعقوبات.
ـ مسلتزمات الطاعة والخروج عليها.

جـ ـ الكون:

ـ السنن الكونية ونواميسها (الفرد، الجماعات، الأمم).
ـ سنن الله هي القوانين العامة.
ـ قانون الأسباب والسببية.
ـ بدء الخلق.
ـ السير في الأرض.
ـ أسرار الكون العلمية وقوانينها.
ـ تسخير الإمكانات الكونية.
ـ الاستخلاف في الأرض وسبل عمارتها.

وفي هذه الخطوة (التوثيق) يمكن أن يتناول أهل الذكر والحديث والفقه وأصوله بحمل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والاجتهادات المتفق عليها في تلك النصوص لرسم المسارات التي يمكن في ضوئها تحديد المعالم الرئيسة الأولية لصورة الإنسان والناس والكون كما جاء بها الوحي من جهة وتحديد حقوق ومسؤوليات العلاقة القائمة بين الإنسان وكل من الناس والكون من جهة أخرى.

ولا شك بأن فريق العمل (منفرداً أو مجتمعاً) يحتاج إلى مؤازرة ومعية فريق متخصص ـ متعدد الاختصاصات ـ وحسب المحاور أو مفرداتها سواء من علماء الاجتماع أو النفس أو التربية أو السياسة أو الاقتصاد أو القانون أو الطب والوراثة أو علم الأرض والفلك... للمساعدة في تقديم التفصيلات الموثقة بكل مفردة من مفردات هذه المحاور الثلاثة وبحسب طبيعة تلك المفردة.

إن مثل هذا التوثيق المبوب (وقد سماه أبو سليمان: تبويب النصوص) سيعمل بكل تأكيد على وضع اللمحات والمعالم الرئيسة للصورة التي نبتغي رسمها وتشكيلها للإنسان والناس والكون.

٢ـ تفسير الظواهر المتعلقة بالإنسان والناس والكون في ضوء نصوص الوحي المبوبة.

وهنا يأتي دور العلماء المتخصصين مباشرة ـ كل في اختصاصه ومجاله ـ لتفسير (أو تعليل) الظواهر تفسيراً علمياً لا يخرج عن نصوص الوحي والشرع ولا يناقض الفطرة والسنن الكونية ونواميسها بحيث تتحول النصوص والاجتهادات المتفق عليها في (١) أعلاه إلى بحوث ودراسات متلاحقة متكاملة سواء في مراكز البحوث الجامعية أو إطار ورسائل طلبة الدراسات العليا في هذه الجامعة وفي غيرها من الجامعات الإسلامية وحتى العالمية لتقديم أطر نظرية وتطبيقية، تفسيرية أو وصفية، تعليلية أو تحليلية أو تجريبية لكل المحاور الثلاثة المكونة لمجمل المعرفة: الإنسان، الناس، الكون.

وبذلك يتحول النص المنقول عن الوحي باختلاف منابعه (قرآنا ـ سنة، اجتهاداً وقياساً) إلى تحديد معالم الكون وتفسير ظواهره وعلاقاته ونواميسه على وفق التصور الإسلامي لها بعلمية وموضوعية تستند في أساسياتها إلى عالمي الغيب والشهادة معاً.

وهنا تدخل العلوم الحديثة ـ أيا كان تخصصها ـ لتنصهر في بوتقة الوحي ونصوصه والتفسير الإسلامي لها: لا ندع فائدة منها ـ أيا كان حجمها ـ دون أن تشرك في هذا الإطار التفسيري الإسلامي للمعرفة.

٣ـ توجيه نتائج المعرفة وتوظيفها بما يحقق للمسلم عبوديته المطلقة لله ومهمة استخلافه في الأرض وعمارتها.

إن تفسير الظواهر المتعلقة بالإنسان والناس والكون أو فهمها أو تعليلها أو تحليلها سيقدم ويهيئ الأرضية الصالحة للعلماء المسلمين وباحثيهم ليوظفوا هذه المبادئ والأسس والنظريات المستنبطة وتطبيقاتها العملية والميدانية في توجيه العملية التعليمية (على مستوى المدارس والجامعات) والعملية التعلُمية (على مستوى الأسرة والمجتمع والإعلام) قدر استطاعة القائمين عليها وقدرتهم على اتخاذ القرار ـ أو بحسب قربهم أو بعدهم عن مركز اتخاذ القرار بالطبع ـ لإصلاح النظام التعليمي في المؤسسات التعليمية الإسلامية: خاصة وعامة، مدارس وجامعات لتنشئة وتربية الفرد المسلم، بما يحقق الغاية من خلقه أولاً، وهي العبودية المطلقة لله ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦) وهي علاقة الإنسان بربه، وتحقيق المهمة الموكلة إليه لاستخلافه في الأرض وعمارتها كميدان تطبيقي عملي لعبادته لله ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠) وهي علاقة الإنسان بالناس والكون ثانياً.

وبحدود ضيقة ـ وعلى وفق الهدف المرسوم في هذه الورقة وهو إنتاج وتوجيه البحث والكتاب الجامعي ـ يمكن أن ينتج الكتاب الجامعي كمرحلة أولى سواء على شكل مقدمات أو أساسيات من قبل جامعتنا الإسلامية المباركة بإذن الله ابتداءً والمعاهد والمؤسسات والجامعات والهيئات العلمية الإسلامية المؤازرة سواء على مستوى القائمين عليها إدارة وتنظيما أو على مستوى أساتذة وعلماء فيها يتعاطفون ويسهمون ويتفاعلون مع أسلمة المعرفة ومقاصدها. على أن نقدم لهم جميعاً الهدف المرسوم، والمفهوم المحدد، والإطار النظري، والمعايير والمواصفات الخاصة والمرجعية التفسيرية المنتجة في فقرة أو خطوة رقم (٢).

وفي هذا المحور يمكن اقتراح ما يأتي:

١ـ التركيز على البحوث الأكاديمية وعلى مستوى جميع الأقسام العلمية الجامعية أو مراكز البحث العلمي التي يمكن أن تسهم في رسم برنامج تفسير الظواهر المتعلقة بالإنسان والناس والكون.

٢ـ إنشاء الجمعيات العلمية المتخصصة للعلماء المسلمين في كل المجالات بمرحلية مبرمجة وعلى مدى زمني قصير ومتوسط وطويل، وعلى غرار جمعية العلماء المسلمين للعلوم الاجتماعية وخبرة المعهد فيها.

٣ـ إن إنشاء مثل هذه الجمعيات أمر أراه من اللزوم والضرورة والأولوية بمكان، لأنها تنسق العمل الفردي وتجمعه وتكمله من ناحية وتوجهه وتؤطره في إطارها وعلى وفق معاييرها من ناحية ثانية، وتوفر على الباحثين المسلمين جهوداً كبيرة جداً عندما يتم التنسيق بينهم وتبادل الخبرات والمعلومات والنتاجات فيما بينهم من ناحية أخرى. وأعتقد أن المعهد العالمي للفكر الإسلامي والجامعة الإسلامية العالمية مؤهلان لهذه البداية الطيبة ـ أكثر من غيرهما ـ تنظيماً ورعاية وتنسيقاً.

٤ـ وفيما يتعلق بطلبة الدراسات العليا ـ من الطلبة المسلمين ـ أو حتى غيرهم ممن يريد أن يدرس في هذا الاتجاه ـ وأطاريحهم ورسائلهم فإنني أقترح أن يكون هناك فريق عمل متحرك ومتعدد الاختصاصات في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (كبداية في الأقل) لاقتراح العناوين لتلك الأطاريح والإسهام في بلورة وإنضاج خططهم البحثية وتوجيهها بما يخدم هدف أو أهداف أسلمة المعرفة. ويمكن لهذا الفريق

ـ المؤقت أو الدائم بحسب طبيعة العمل وكمه ونوعه ـ الاتصال بالطلبة العرب والمسلمين في جامعتهم ومن خلال المنظمات الإسلامية الطلابية العاملة هناك لإرشادهم وتوجيههم إلى دراسة مثل هذه العناوين. ويمكن لفريق العمل هذا أن يكون متحركاً، كأن يذهب فريق متخصص من عالم اجتماع وتربية ونفس واقتصاد وسياسة ـ مثلا لفصل دراسي كامل في الولايات المتحدة (يبتعثون من قبل المعهد أو الجامعة أو جامعاتهم الإسلامية) للاتصال بكل أو معظم الطلبة الموجودين هناك كل في اختصاصه لتوجيه هذا العمل الرائد. إن إنجاز (٢٩) أو (٣٩) بحثاً أكاديمياً سنوياً (وهي أقل ما يمكن تصوره في مختلف التخصصات وفي الجامعات) تبنى على وفق تصور إسلامي في وجهة ومشروع أسلمة المعرفة سيكون إنجازاً ضخماً وتراكمياً من جهة، وينشر نتائج البحوث ويعممها على مستوى العالم الغربي بالذات من جهة أخرى. وبذلك تكون المبالغ المصروفة على فريق العمل ـ إن لم يكن تطوعياً خلال العطل طويلة الأمد لبعضهم ـ لا يوازي جهد أطروحة واحدة إسلامية الوجهة تعتمد وتنشر في الولايات المتحدة وفي واحدة من جامعاتها الرصينة.

وستعمل هذه الفقرة كذلك على تحقيق الخط الرابع والأخير من المنهجية ـ مباشرة وغير مباشرة ـ عندما نريد أن نقدم للحضارة الإنسانية المعاصرة بديلاً رائداً وجديداً في آنٍ واحدٍ.

كما يمكن أن نبدأ هنا في الجامعة الإسلامية الماليزية بإنشاء فريق عمل فيها أو في المعهد ليشرف ويوجه الدراسات العليا في جامعتنا أو في الجامعات الماليزية الأخرى إلى عناوين ودراسات وبحوث تخدم منهجية وأهداف أسلمة المعرفة، وربما يسهم فريق العلم هذا حتى في خطط هذه البحوث أو الإشراف عليها.

٤ـ وعلى مستوى الكادر الأكاديمي في الجامعة الإسلامية الماليزية فإنه يمكن أن يشترط ـ للترقية العلمية ـ أن يكون واحد من البحوث المقدمة للترقية ـ في الأقل ـ في موضوع أسلمة المعرفة في حقل تخصصه. كما يمكن أن ترصد مكافآت مالية جيدة لهم إن زادوا عن ذلك ببحوث رصينة إبداعية تتساوق مع خطة الجامعة والمعهد في أسلمة المعرفة.

وقد يسعى المعهد وبعد إكمال خطته التنفيذية العامة بالتعاقد مع أساتذة هذه

الجامعة أو أي باحث مسلم في أية جامعة في العالم لتنفيذ تلك البحوث كمفردات مثبتة في الخطة العامة.

كما يمكن أن تعقد مؤتمرات تخصصية ـ وهي جارية في الجامعة والمعهد بحمد الله ـ عالمية لتغطية محاور الخطة العامة على وفق جدولة زمنية بعد تحديد الأولويات والإمكانات المتاحة لنشر أكبر عدد ممكن من البحوث الأصيلة المقومة من ناحية وتعمل على إثراء الخطة ذاتها من ناحية أخرى.

كما يمكن لمجلة (أسلمة المعرفة) أن تتحول إلى مجلة شهرية أو إلى ستة أعداد سنوياً ـ بحسب القدرات والإمكانات المتاحة ـ لتعمل على نشر المزيد من البحوث والجهود في ميدان ومشروع أسلمة المعرفة.

إن مجموع كل هذه البحوث وحصيلتها ـ في كل النقاط السالفة أعلاه ـ هي الرافد الأساسي الذي يمكن أن يغذي الأستاذ الجامعي المسلم بمادة ومحتوى موضوع دراسته أولاً وبعناصر الكتاب الجامعي المنشود ثانياً كهدف مرحلي أولي لمشروع أسلمة المعرفة.

٥ـ تقديم البديل الحضاري للإنسانية المعاصرة

وهي الخطوة الخامسة والأخيرة. علماً بأن الخط الرابع من منهجية هذه الورقة يخرج عن الهدف المرحلي المخصص لها (وهو إنتاج الكتاب الجامعي)، لأن النموذج والبديل المسلم سيكون خطوة لاحقة ومتأخرة عن إنتاج الكتاب الجامعي. فبعد أن ينتج الكتاب الجامعي المسلم الملتزم في كل العلوم والتخصصات ويكون رصيدها من البحوث الملتزمة ضخماً: كماً ونوعاً، فإنها ستشرع حينها إلى جر النظام التعليمي في البلاد الإسلامية إلى أهدافها ومقاصدها الشرعية دنيوية وأخروية.

ومن ثم فإن البديل الإسلامي ـ بعد أن يكون واقعاً يمشي على الأرض ـ سيكون واحداً من البدائل المطروحة على الساحة الإنسانية وهو دون أدنى شك البديل الوحيد الذي يلتزم شرع الله وينصره، ونصرنا لشرع الله ودينه متبوع بالتأكيد بنصر الله وتوفيقه.